

مُقَدِّمَةٌ

تضطلع مؤسسات المجتمع المدني الغربية بتحقيق التوازن بين المجتمع والدولة من خلال قيامها بأدوار اجتماعية وسياسية واقتصادية بارزة. فتمول مثل هذه المؤسسات نسبة كبيرة من الأبحاث العلمية وتقدم منحًا للدارسين وتسهم في توفير عديد من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ودعمها عن طريق جهود ومساهمات الأفراد والشركات التطوعية. ولا تكتفي هذه المؤسسات التطوعية بمساهماتها داخل دولها ومجتمعاتها؛ وإنما تتعداها إلى المشاركة في تطوير التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في عديد من الدول النامية. ومع تصاعد موجات العولمة، راحت مؤسسات المجتمع المدني الغربية تؤدي أدوارًا هامة وفعّالة في تنمية العلاقات الدولية، ودعم التواصل الحضاري. فتمكنت من لفت الانتباه عالميًا إلى عدد من القضايا العالمية المشتركة لم تكن مطروحة للنقاش بجدية من قبل، مثل قضايا البيئة، بفضل التكنولوجيا الحديثة القادرة على تخطي العقبات في نقل المعلومات وتشكيل الرأي العام العالمي حول القضايا المحلية والدولية على حدٍ سواء.

إلا أنّ تزايد انخراط مؤسسات المجتمع المدني الغربية في عديد من القضايا المحلية والدولية، وتشعب هذه القضايا في مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية والثقافية، يثيران عدة إشكاليات هامة. تركز الإشكالية الأولى على البحث في أبعاد الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، باعتبارها حالة تطبيقية لدراسة مؤسسات غير حكومية كفاعل محلي ودولي، مخترقة الحدود السياسية والثقافية والاجتماعية، ومحملة بقيم ومقاصد مختلفة. وتبرز الإشكالية الثانية في رسالة هذه المؤسسات وأهدافها التي تسعى لتحقيقها في داخل مجتمعاتها وخارجها، ومدى علاقتها بتوجهات حكومات دولها، وفرص توظيفها لخدمة مصالح أطراف بعينها. وتثير الإشكالية الثالثة تساؤلات حول وجود تباين بين رسالة مؤسسات

المجتمع المدني الغربية في أدوارها المحلية مقارنة بأدوارها الدولية أو عدم وجوده. فالمفترض أنّ السعي لتحقيق الرفاهة واحترام الكرامة الإنسانية هو غاية هذه المؤسسات في أدوارها المحلية والدولية، وإن تباينت الآليات تكيفاً مع نمط النشاط. وقد كانت هذه الإشكاليات المتنوعة دافعاً أساسياً لانخراطي في دراسة القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، بما يسهم في التراكم النظري حول الأهمية المتزايدة للفاعل الدولي غير الحكومي على الصعيدين المحلي والدولي. ويشير بحث هذه الأدوار إلى التشابك بين الحركة المحلية والفعل الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تركز أدوار مؤسسات المجتمع المدني الغربية على منظومة متكاملة من القيم والمقاصد والأهداف والآليات التي تسعى إلى نشرها وتطبيقها على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبناءً على ذلك؛ فإنّ المقارنة بين القيم المرجعية للدور المحلي ونظيرتها في التفاعل الدولي تسمح ببيان مقاصد هذه الأدوار المتعددة. كما أنّ البحث في القيم المرجعية، باعتبارها قمة هذه المنظومة، يمهد لفهم المكونات الأخرى. وفي هذا الصدد، كان الهدف هو تحديد القيم المرجعية للأدوار المحلية ونظيرتها للأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، والوقوف على أوجه التباين والتشابه بين المجموعتين.

وقد اخترت ثلاث حالات من مؤسسات المجتمع المدني الغربية لبحث قيمها المرجعية، سواء لأدوارها المحلية في مجتمعاتها أو تفاعلاتها الدولية. وتشمل الحالات المختارة: مؤسسة أرجي السويدية، ومؤسسة روبرت بوش الألمانية، ومؤسسة فورد الأمريكية. وتمثل الحالات المختارة نماذج ثلاثة لعلاقة مؤسسات المجتمع المدني بدولها، وهي النموذج الديمقراطي الاجتماعي، والنموذج الإدماجي، والنموذج الليبرالي على التوالي. ويقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني في النموذج الديمقراطي الاجتماعي على التفاوض مع الدولة، أو الضغط عليها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية لمواطنيها، بينما تنخرط في ترتيبات مشتركة للوفاء بهذه الاحتياجات في ظل النموذج الإدماجي. ويعبر النموذج الليبرالي عن أقصى درجات الحرية المتاحة لحركة مؤسسات المجتمع المدني الغربية، في ظل دولة غير متدخلة.

وبناء على ذلك؛ يمكن تصنيف الدراسة في إطار ثلاث دوائر فكرية متقاطعة ومتكاملة. تنتمي الدائرة الأولى إلى البحوث الواقعة ضمن علم الاستغراب Occidentalism، والذي نشأ في مواجهة علم الاستشراق Orientalism. ويهدف الاستغراب، بحسب قول الدكتور حسن حنفي، أحد منظري علم الاستغراب في العالم العربي، إلى «فك العقدة التاريخية المزدوجة بين الأنا والآخر، والجدل بين مركب النقص عند الأنا ومركب العظمة عند الآخر... من خلال تحويل الآخر من ذات دارس إلى موضوع مدروس»^(١). وتبدو أهمية علم الاستغراب في محاولة القضاء على المركزية الأوروبية، والتي قدمت تجاربها على مدار قرون باعتبارها التجربة العالمية، ذات القابلية للتطبيق في كافة أرجاء المعمورة كافة بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويؤكد د. حسن حنفي أن «التراث الغربي، وكما هو معروف عادة، ليس تراثاً إنسانياً عاماً يحتوي على نموذج التجربة البشرية، وليس فقط وريث خبراتها الطويلة تراكمت فيه المعارف انتقالاتاً من الشرق إلى الغرب؛ بل هو فكر بيئي محض نشأ في ظروف معينة هو تاريخ الغرب وهو نفسه صدى لهذه الظروف»^(٢).

ووفقاً لما يراه الدكتور عبد الوهاب المسيري، فإن كل واقعة أو حركة لها بعد ثقافي، وتعبّر عن نموذج ورؤية معرفية؛ فالنموذج يقوم العقل باستخلاصه من سمات المجتمع، ثم إعادة تركيبه وترتيبه ليشكل ما يعتبر علاقات مجتمعية جوهرية، وتكمن خلف هذا النموذج رؤية تحدد معايير الداخلية وجذوره الكامنة وغاياته النهائية^(٣). وفعالياً، فإن بلورة الغرب لمناهج العلوم الاجتماعية جعلها تركز على نمودجه المعرفي؛ وبالتالي تستبعد عدة عناصر وسمات انطلاقاً من رؤية حضارية ذات خصوصية زمنية ومكانية. وأسهم ذلك في تصور عالمية النموذج الغربي، وإلقاء اللوم

(١) حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٠) ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣) عبد الوهاب المسيري، «فقه التحيز»، (في) عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (هيرندن: فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، سلسلة المنهجية الإسلامية، رقم ٩، ط٢، ١٩٩٦) ص ١٦-١٧.

عند فشله على سوء التطبيق وليس بنبوية الاختلال. فالإشكالية عند تطبيق الاقتصاد الرأسمالي في الدول النامية، على سبيل المثال، ليست في مدى قدرته على تحقيق مصالح الفئات والشرائح المتنوعة في هذه المجتمعات، أو غياب المنافسة العادلة عالمياً، ناهيك عن اضمحلال مقوماتها؛ وإنما يفسر تدهور النظم «شبه الرأسمالية» نتيجة للفساد الإداري أو السياسي بها.

وبناءً على ذلك؛ يعتبر المسيري أن إشكالية المشروعات الحضارية التي ظهرت في العالم العربي والإسلامي منذ نهاية القرن التاسع عشر -رغم تنوعها واختلافها وتصارعها- كونها جعلت الغرب نقطة مرجعية نهائية ومطلقة. فهناك نقطة واحدة تحاول كل المجتمعات الوصول إليها، وثمة طريقة واحدة لإدارة المجتمعات، ولتحديد تطلعات البشر وأحلامهم وسلوكهم، أي إنه توجد رؤية واحدة عالمية للإنسان والكون^(١). وهو الأمر الذي لا بد من إعادة النظر فيه؛ بدايةً بالتأكيد على نسبية الفكر الغربي، وإبراز خصوصيته، وارتباط مفاهيمه بسياقاتها الحضارية الأصلية، بما يعني محدودية حقولها الدلالية ونسبيتها^(٢). فالدولة القومية في العالم الإسلامي المستلهمة من التطور التاريخي الأوروبي، ناهيك عن كونها ليست «دولة» أو «حديثية» بالمعايير الغربية، لا زالت تنتقل من إخفاق إلى إخفاق في تعبيرها عن واقعها الحضاري وتلبية تطلعاته.

وفي هذا الإطار، لم تكن الحكومات الغربية هي الأكثر تعبيراً عن التجليات الثقافية للفكر الغربي؛ فمازال التراث الاستعماري وتداعياته ماثلاً في أذهان مواطني المجتمعات العربية. وفي المقابل، كانت المؤسسات المدنية الغربية على تنوعها بمثابة رسل القيم للمجتمعات النامية بصورة عامة، فلا خصومات معلنة أو تصورات مسبقة، فضلاً عن الأدوار التنموية والإنسانية لهذه المؤسسات في المجتمعات المضيفة. وبناءً على ذلك؛ فلا شك أن دور مثل هذه المؤسسات الغربية كفاعل دولي

(١) المرجع السابق، ص ٣٦-٣٧.

(٢) عبد الوهاب المسيري، «هاتان تفاحتان حمران: دراسة في التحيز وعلاقة الدال بالمدلول»، (في) عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهد، مرجع سبق ذكره،

ص ١٦٨-١٧١.

تزداد أهميته، وبالتالي فإنَّ تمحيص منظومتها القيمية، سواء القيم المرجعية لأدوارها أو القيم التي تنقلها، بات ضرورة حضارية^(١). وتتبادر إلى الأذهان تساؤلات حول مدى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الغربية في استمرار المركزية الأوروبية، من خلال عولمة المنظومة القيمية الغربية. وفي هذا الصدد، تسعى الدراسة إلى الإسهام في هذه الجهود النظرية، ولفت الانتباه إلى قيم الأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية في مجتمعات العالم النامي، ومنها المجتمعات العربية.

وتدخل الدائرة الثانية في إطار الجمع بين دراسة السياسات المقارنة بشقها المدني غير الحكومي، والبحث في العلاقات الدولية. وتندرج الدراسة في إطار هذا الجيل من الدراسات الذي يجمع بين فرعي السياسات المقارنة والعلاقات الدولية في علم السياسة. فتركز على إحدى مكونات النظام السياسي الداخلي، وهي مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية، وأدوارها المحلية، كما تبحث في التفاعلات الدولية لهذه المؤسسات. وتؤكد هذه النوعية من الدراسات على وهمية الفصل بين المحلي والدولي، ليس فقط نتيجة العولمة، ولكن أيضًا في ظل انفتاح معظم المجتمعات النامية، بل واختراقها في كثير من الأحيان، من جهات حكومية وغير حكومية ذات طابع «دولي».

وتعني الدائرة الثالثة بدراسات العولمة الثقافية، حيث يدور جدل حول كيفية تشكل القيم العالمية ونشرها، فيما يعرف بعولمة القيم، وبخاصة قضية عولمة الأفكار والقيم الغربية. وفي هذا الإطار، فإنَّ مؤسسات المجتمع المدني الغربية تتحرك في أدوارها المحلية والدولية مدفوعة ومتأثرة بعدد من القيم، والتي بدورها تنتقل وترسخ في المجتمعات المستضيفة لأنشطتها. وتسعى الدراسة إلى تحليل القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، وتقضي أبعاد مساهمتها في

(١) قدمت الباحثة محاولة سابقة لدراسة الأدوار التعليمية لمؤسسة فورد، كنموذج لمؤسسات المجتمع المدني الأمريكية ذات النشاط التعليمي: ريهام أحمد خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠-٢٠٠٤) سلسلة رسائل جامعية (الكويت: إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، رقم ٩، ٢٠٠٩).

جهود عولمة منظومة القيم الغربية، ومدى اتساق هذه القيم في الأدوار المحلية مقارنة بنظيرتها الدولية، بغرض تنفيذ مزاعم عالمية هذه المنظومة.

وبصورة أدق، تركز الدراسة على البحث في مرجعية مؤسسات المجتمع المدني الغربية، بغية تطوير تساؤلات حول رسالة هذه المؤسسات وأهدافها وأدوارها المحلية والدولية. وذلك من خلال توصيف القيم المرجعية لهذه الأدوار، بما يمكن من الوقوف على ملاحظات ونتائج، قد تتسق أو تتعارض، مع التصورات المتواترة عن هذه المؤسسات؛ مثل الخيرية والحياد. ومن ثم، تحلل أدوار هذه المؤسسات في إطار أطروحات الأصول الاجتماعية التي تركز على محورية الإطار الحضاري في تشكيل القيم المرجعية، باعتبارها مؤثرة في عملية تحديد أهداف أية مؤسسة، وتعريف مصالحها، وتطوير آلياتها التنفيذية.

وإجمالاً، تسعى الدراسة للإجابة على سؤال مركزي هو: هل تتسق القيم المرجعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية مع أدائها في الداخل والخارج؟ وما تفسير هذا الاتساق أو عدمه؟ وبالتالي، تختبر ثلاثة فروض أساسية؛ أولها: أن مؤسسات المجتمع المدني الغربية تمارس أدواراً اجتماعية وقيمية في مجتمعاتها المحلية لضمان الاستقرار الاجتماعي، بالرغم من طرحها لمبادرات جزئية وغير بنوية للتغيير الاجتماعي فيها. وثانيها: أنه في مقابل السعي للاستقرار المحلي، تضطلع هذه المؤسسات الغربية بأدوار اجتماعية وقيمية لإحداث تغيير اجتماعي بنوي خارج المجتمعات الغربية، بالرغم من طرحها لمبادرات جزئية وغير بنوية لتحسين الأوضاع القائمة في المجتمعات المضيفة. وأخيراً: تقدم مؤسسات المجتمع المدني الغربية مبادرات للتغيير الاجتماعي في المجتمعات المضيفة، تستند إلى النموذج الاقتصادي والاجتماعي الغربي بغض النظر عن مدى ملاءمتها للبيئات المحلية.

قراءة في الأدبيات السابقة

تستفيد الدراسة من عدة مجموعات من الكتابات الأكاديمية؛ فتلقتي مع دراسات علم الاجتماع المتعلقة بدراسة القيم، وتبحث في الدراسات التطبيقية لقياس القيم ورصد التغيير فيها. كما تعني بدراسات المجتمع المدني المهمة بأصوله ونشأته

وتطوره وأدواره المحلية والدولية. ويمكن تقسيم هذه الكتابات إلى ثلاث مجموعات أساسية: دراسات القيم وقياسها، ودراسات المجتمع المدني، ودراسات قيم المجتمع المدني. وفيما يلي قراءة في أبرز إسهامات هذه الدراسات المتعددة، وعلاقتها بالدراسة.

المجموعة الأولى: الدراسات المتعلقة بالقيم

تطورت الدراسات المهمة بالقيم في اتجاهين متداخلين هما: الدراسات النظرية للقيم ومصادرها ومحدداتها، والدراسات التطبيقية لقياس القيم وتغييراتها.

١- الدراسات النظرية للقيم:

تصب مقالة «القيم: إحياء مفهوم ساكن»^(١) لستيفن هيتلن وجان آين بيليافين في اتجاه إعادة الاعتبار لدراسة القيم، حيث رصد الباحثان تراجعاً ملحوظاً خلال العقود السابقة في اهتمام باحثي علم الاجتماع بالدراسة النظرية للقيم. واللافت للانتباه أن ما أحيا هذه الاتجاه النظري في السنوات الأخيرة، لم يكن إلا التطور في الدراسات التطبيقية لقياس القيم. ولذلك حاول هيتلن وبيليافين الجمع بين الاقترابين النظري والتطبيقي لإيجاد الصلة بين القيم والثقافة، والبناء الاجتماعي، والسلوك الفردي. بهدف الإجابة على ثلاثة تساؤلات أساسية: حول ماهية القيم؟ وما مصادرها؟ وما دورها؟ وأثبت الباحثان في مقالهما وجود علاقة بين القيم الفردية والبناء الاجتماعي، فيما اعتبره نقطة انطلاق واعدة في النقاشات النظرية حول الروابط الكلية - الجزئية التي تربط الشخصية بالبناء الاجتماعي. وبالتالي، بات من الممكن الربط بين مستويات التحليل الثلاثة، الفردية والاجتماعية والثقافية. فالقيم الفردية تبلور الأسلوب المناسب للفعل الاجتماعي، وتزوده بالدافع، فضلاً عن قيامها بتعريف الذات الفاعلة.

واستناداً إلى ذلك؛ اكتسبت عملية تشكل القيم وتطورها أهمية ملحوظة، باعتبارها ذات تأثير يتعدى الفرد إلى جماعته. وقد أكد هيتلن وبيليافين أن القيم تتكون بفعل عدة

(١) Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, 2004, Values: Reviving a Dormant Concept, *Annual Review of Sociology*, Vol.30, pp.359-393.

متغيرات، كالوظيفة الاجتماعية للنوع، والمستوى الاجتماعي، والأصول القومية، والبعد السكاني^(١). وتكمن أهمية الدراسة في تقديمها مساهمة نظرية حول عمق الأصول الاجتماعية للقيم الفردية، والتي ترتبط بدورها بالدور المجتمعي؛ مما يربط فلسفة الفعل الفردي بقضية المعنى في إطار اجتماعي يتخطى الذات الفردية إلى الجماعة. وفي هذا الصدد، اقترح الباحثان إجراء مزيد من الدراسات حول العلاقة بين متغيرات البناء الاجتماعي والقيم الفردية، وآلية انتقال القيم عبر الأجيال، وماهية القيم الثابتة مع الفرد عبر حياته، والصلة القيمية بين الأفراد وانتماءاتهم الاجتماعية. إلا أن دراسة تشكل القيم وعلاقتها بمتغيرات البناء الاجتماعي لم يتوافر لها الاهتمام الأكاديمي الذي حظيت به عملية تغير القيم. ويمكن إرجاع ذلك إلى تعدد الدراسات التطبيقية حول تغير القيم، بما قدم مادة علمية وفيرة قابلة للتحليل والتفسير. وفي هذا الإطار، رصد رونالد إنجليهت وبول إبراهيمسون في كتابهما «تغير القيم في المنظور العالمي»، الصادر في منتصف التسعينيات، التغير التدريجي للقيم على مستوى العالم. واستندا إلى نتائج المسح العالمي للقيم (١٩٩٠-١٩٩١) الذي أجري في ٤٠ دولة، مثلت حوالي ٧٠% من سكان العالم. بما في ذلك دول متباينة في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ كالصين والهند والمكسيك ونيجيريا وكوريا الجنوبية ودول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق. وخلص إنجليهت وإبراهيمسون إلى وجود تحول عالمي من القيم المادية، كالاهتمام بالوضع الاقتصادي والأمن الشخصي، باتجاه قيم ما بعد حداثة، مثل الحرية والتعبير عن الذات وجودة الحياة^(٢).

وقد طور رونالد إنجليهت، بالتعاون مع كريستيان ويلزيل، في كتابهما «التحديث والتغير الثقافي والديمقراطية: تتابع التطور الإنساني» تفسيراً اجتماعياً لهذه التغيرات الطارئة على قيم الأفراد ومعتقداتهم، بما يؤثر لاحقاً في سلوكياتهم السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية. واستند الباحثان إلى بيانات تطبيقية جمعت فيما

(١) *Ibid.*، pp.359-393.

(٢) Paul Abraham and Ronald Inglehart، 1995 ،*Value Change in Global Perspective*، Michigan: University of Michigan.

بين عامي (١٩٨١-٢٠٠١) من معظم أنحاء العالم. واستنتج أن التحديث هو حركة نحو التطور الإنساني؛ تتسم بتحفيز التنمية الاقتصادية لحدوث تغييرات ثقافية باتجاه الاستقلال الفردي، والمساواة بين الأدوار الاجتماعية للذكر والأنثى، وتطبيق الديمقراطية والحكم الرشيد. فالتطور الإنساني، كما يراه إنجليهت وويلزيل، يعتمد على ثلاثة مؤشرات؛ وهي: التحديث الاجتماعي الاقتصادي، ثم التحول القيمي باتجاه المزيد من قيم التعبير عن الذات، بما يمهد الطريق للديمقراطية^(١).

وفي تقديري أنه يمكن توجيه انتقادين رئيسيين لنظرية التطور الإنساني؛ يركز الانتقاد الأول على هيمنة المتغير الاقتصادي على محددات التغير الاجتماعي والقيمي. فالتغير عملية تفاعلية متشابكة الأطراف، يصعب تصورها تمضي بمتغير منفرد في اتجاه واحد. كما أن إهمال الإطار الحضاري لعملية التغير الاجتماعي والقيمي يخل بالتنظير لنتائج هذا التغير. ويهتم الانتقاد الثاني باستخدام الباحثين للنموذج الليبرالي الديمقراطي كنموذج مثالي للتطور الإنساني، بحيث يقاس عليه، سلباً أو إيجاباً، توجهات التغير الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم القيمي، في المجتمعات الأخرى. بما يوحي بقدر من التحيز لصالح هذا النموذج على حساب النماذج البشرية في الحضارات الأخرى، وهو الأمر الذي سيظل دوماً الإشكالية الأبرز عند تقويم مؤشرات التحول القيمي في العالم. كما يطرح تساؤلات حول أسباب تغير القيم في المجتمعات الليبرالية الديمقراطية، خاصة باتجاه القيم ما بعد الحداثية غير المادية، طالما وصلت بالفعل إلى قمة التطور الإنساني.

وبصورة أكثر تجريدًا وشمولية، يحاول شالوم شوارتز رسم ملامح نظرية القيم العالمية. فيعتبر شوارتز في دراسته «أولويات القيم والسلوك: تطبيق نظرية نظام القيم المتكاملة» أن مشاكل دراسة القيم تكمن في غياب تصور واضح حول ترتيب أهمية القيم، وعدم القدرة على تحديد القيم المحفزة للسلوك، والإخفاق في رؤية نظام القيم بصورة متكاملة بما يسمح بتفاعلها مع المتغيرات الأخرى والمفاضلة بين القيم

(١) Ronald Inglehart and Christian Welzel, 2005, *Modernization Cultural Change and Democracy* The Human Development Sequence, New York, Cambridge: Cambridge University Press.

المتعارضة. وبالتالي، فلا بدّ من بناء نظرية عن القيم المتكاملة، مما يسمح ببناء نظرية شاملة عن علاقات القيم بالسلوك والانطباعات، وليس مجرد التفسيرات المؤقتة^(١). إنّ شوارتز يدرك القيم في إطار منظومة متكاملة، وليست مجرد وحدات مفككة متغيرة، تمهيداً لوضع عملية التغير القيمي في إطار تفاعلات أشمل وأعمق من مجرد المتغير الاقتصادي، الذي ركز عليه إنجلهيرت وويلزير في نظريتهما عن التطور الإنساني. وقد فتحت هذه الرؤية أمام شوارتز آفاق تصنيف المنظومات القيمية المتنوعة في العالم، كما سنعرض في الفصل الأول، وإن ظلت لديه المفاضلة بين هذه المنظومات على أساس جملة من القيم المركزية في المنظومة الأوروبية الأنجلوسكسونية. إلا أنّ شالوم شوارتز وبيلسكي ولفجانج في مقالتهما «نحو نظرية القيم عالمية المحتوى والبنية: توسعات وتطبيقات عبر الثقافات»، اختزلا الدراسة التطبيقية لنظرية القيم العالمية في اختبار بيانات عدة دول تنتمي إلى الحضارة الغربية؛ وهي أستراليا وفنلندا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية^(٢). بالإضافة إلى هونج كونج، وقد وجدا بالفعل في نتائجها قدرًا من الاختلاف مقارنة بالدول الأخرى، برغم كونها قريبة ثقافيًا من الحضارة الغربية. وخلصا إلى تطابق أنواع القيم الدافعة؛ وهي: الإنجاز والمتعة والنضج والبعد الاجتماعي والانسجام مع الآخرين والأمن والتوجيه الذاتي. كما رجحا أنّ حركية الدوافع الكامنة خلف أولويات القيم متطابقة عبر المجتمعات المدروسة، باستثناء هونج كونج، فالمصالح التي تخدمها القيم، وأنماط أهدافها متشابهة في كافة العينات^(٣).

(١) Shalom Schwartz، 1996، Value Priorities and Behavior: Applying a Theory of Integrated Value System، (In) Clive Seligman، James M. Olson، and Mark P. Zanna، 1996، *The Psychology of Values*، The Ontario Symposium، Vol.8، New Jersey: Lawrence Erlbaum Association، pp.1-24.

(٢) انظر الدول المنضوية في إطار الحضارة الغربية ضمن خريطة هنتجتون للحضارات الكبرى في العالم: Samuel Huntington، 1996، *The Clash of Civilization*، New York: Simon & Schuster، p.26.

(٣) Shalom H.Schwartz؛ Bilsky Wolfgang، 1990، Toward a Theory of The Universal Content and Structure of Values: Extensions and Cross-Cultural Replications، *Journal of Personality and Social Psychology*، Vol. 58، No.5، May 1990، pp.878-891.

وقد شابت دراسة شوارتز وبيلسكي مشكلة منهجية، يطلق عليها «إشكالية جالتون»، وتعني الوصول إلى نتائج حول تشابه السمات بين مجموعة من الحالات المقارنة، بينما تستمد هذه السمات بالفعل من أصل واحد، بحيث لا تعتبر حالات الدراسة فعلياً مستقلة ومتباينة^(١). فالحالات المختارة متشابهة الثقافة، وفعلياً تنتمي لمنظومة قيمية واحدة. وبالتالي، تفتقر دراسة شوارتز وبيلسكي حول نظرية القيم عالمية المحتوى والبنية إلى اختبار تطبيقي منضبط منهجياً، بما يشكك في أطروحاتها. وبالإضافة إلى التنظير، شغلت العلاقة الواقعية بين العولمة وتغير القيم بعض الأكاديميين الأوروبيين، الذين أصدروا كتاباً حمل عنوان «العولمة وتغير القيم والأجيال: منظور عبر الدول والأجيال». ويدخل مجموعة المؤلفين حركية التحول الجيلي، كمتغير ذي صلة بتغير القيم في اتجاه تطور اجتماعي تدريجي، مركزين على أثره في صعود قيم واضمحلال أخرى. فهناك هواجس من زوال قيم تقليدية، كالقيم الدينية، وضعف قيم الأسرة، مقابل بروز بعض القيم الناشئة مع الأجيال الجديدة، كالتعبير عن الذات.

وتقدم فصول الجزء الأول من الكتاب مجموعة من البحوث التطبيقية المقارنة حول العلاقة بين العولمة وتغير القيم وتحول الأجيال، في مجالات: القيم الدينية، وقيم العمل، والقيم السياسية، والتسامح في إطار العولمة، وقيم التطوع. واهتم الجزء الثاني من الكتاب بمقارنة المؤلفين نتائج مشروعهم البحثي في إطار أطروحات دراسة القيم، كما طورها علماء العلوم الاجتماعية، مع نظريات دراسة القيم الفردية في علم النفس^(٢). ويعد الكتاب محاولة جادة لتقصي تأثير متغيري الزمان -ممثلاً في التحول الجيلي، والمكان، وتحديدًا العولمة- في تغير القيم في ضوء علاقات متشابكة ومركبة. كما بحثت فصول الكتاب الصلة بين المستوى الفردي والإطار الاجتماعي،

(١) لمزيد من التفاصيل حول «إشكالية جالتون»، انظر:

W. Lawrence Neumañ 2006, *Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches*, Boston: Pearson Education, p.440.

(٢) Peter Ester, Michael Braun and Peter Mohler (eds.) 2006, *Globalization, Value Change, and Generations: A Cross-National and Intergenerational Perspective*, Boston, MA, USA: Brill Academic Publishers.

تطبيقاً على جملة من القيم، سواء المعرضة للاضمحلال أو القابلة للازدهار.

٢- الدراسات التطبيقية لقياس القيم:

تعد سلسلة مسح القيم الأوروبية هي الأبرز في مجال قياس القيم وتغيرها. وبدأت السلسلة منذ عام ١٩٨١ في إجراء مسح واسع النطاق لرصد تغير القيم الإنسانية. وتوفر معلومات عن أفكار مواطني الدول محل الدراسة ومعتقداتهم وانطباعاتهم وقيمتهم. وتتقصى السلسلة تصورات الأوروبيين عن الحياة والأسرة والعمل والدين والسياسة والمجتمع. ويتكرر المسح كل ٩ سنوات، حيث صدرت منه أربعة أجزاء، في أعوام (١٩٨١، ١٩٩٠، ١٩٩٩، و٢٠٠٨). وشمل الجزء الأخير مسحاً لسبع وأربعين دولة أوروبية، وعقدت لقاءات مع حوالي ٧٠ ألف شخص^(١). وخلصت النتائج إلى وجود تحولات عميقة في الثقافة الحديثة، وإن لم تكن بالسرعة نفسها في كافة الدول، كمتغير تابع للتنمية الاجتماعية الاقتصادية والعوامل التاريخية الخاصة بكل دولة. وهذا التفسير يعد تبنياً لأطروحات رونالد إنجليهت وكريستيان ويلزيل، السابق الإشارة إليها، عن التطور الإنساني^(٢).

وقد لفتت سلسلة دراسات القيم الأوروبية اهتمام عدة دول في أمريكا الشمالية، والشرق الأوسط، وأستراليا، والشرق الأقصى، والقارة الأفريقية؛ مما شجع على تأسيس مجموعات في هذه الدول لإجراء دراسات مسحية مشابهة، وتبادل المعلومات المقارنة. وكونت هذه المجموعات شبكة عالمية من علماء العلوم الاجتماعية المهتمين بدراسة تغير القيم، وتأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية، فيما يعرف بالشبكة العالمية لمسوح القيم. وتعمل بالتعاون مع المجموعة الأوروبية، حيث تجرى مسوحها في ٩٧ دولة، بما يحوي ٩٠% من سكان العالم^(٣).

وفي إطار الدراسات التطبيقية، ترصد دراسة مارثا فان دير بلي «ظهور ثقافة عالمية

(١) <http://www.worldvaluessurvey.org/>

(٢) Loek Halman ... [et al.], 2008, *Changing Values and Beliefs in 85 Countries: Trends from the Values Surveys from 1981 to 2004*, European Values Studies, Vol. II, Leiden, Boston: Brill; <http://www.europeanvaluesstudy.eu/>

(٣) <http://www.worldvaluessurvey.org/>

متعددة: منظور جزئي لقرية عالمية» تغير القيم في المجتمعات. وتنطلق الدراسة من افتراض أن الدول سوف تضطر لتعديل تقاليدھا باتجاه صيغة عالمية للثقافة. وتشير الباحثة تساؤلات متعلقة بمفهوم الثقافة العالمية؛ حول إمكانية أن تكون الثقافة متفردة في ظل عالم متعدد، وأن تكون الثقافة بالضرورة في هذه الحالة متعددة. وقد درست دير بلي أطروحاتها بالتطبيق على إحدى قرى جمهورية إيرلندا، باعتبارها نموذجاً للاقتصاد العالمي. والقرية هي مقر أكبر مصانع شركة إنتل للإلكترونيات خارج الولايات المتحدة، كما أسس بها أحد أكبر مصانع أحبار الطباعة في العالم. ورصدت الباحثة الأثر الثقافي للاقتصاد العالمي في هذا المجتمع المحلي. وخلصت إلى أن مظاهر الثقافة العالمية متعددة؛ إلا أن قواعد المنظمة الفاعلة على المستويات الجزئية المحلية متفردة في كل مجتمع. فبينما تشير الثقافة العالمية إلى مزيد من التشارك، فإن التنوع المحلي المضاد لها يحدث من خلال إحياء الأبعاد القومية، ولو في إطار رمزي^(١).

وتتميز دراسة مارثا دير بلي بتعاملها مع المجتمع كوحدة تحليلية متكاملة لقياس تغير القيم، مما ربط بين مستويات التحليل الثلاثة، الفردية والاجتماعية والثقافية. كما تقدم مساحة من التحليل للتزايد التدريجي للنزعات القومية في الدول الأوروبية التي اتسمت، ولو ظاهرياً، بتجاوز هذه النزعات وفقاً لرؤية حديثة. وكان التصور السائد أن النزعات القومية تكاد تحتكرها المجتمعات النامية باعتبارها بقايا للروابط التقليدية التي لم تطلها جهود الحداثة بعد.

المجموعة الثانية: الدراسات المتصلة بالمجتمع المدني

احتلت دراسات المجتمع المدني مكانة هامة لدى باحثي العلوم الاجتماعية منذ أوائل الثمانينيات، مع تراجع الدور الاجتماعي للدولة لصالح استعادة القوى الاجتماعية لتواجدها المؤثر في مجتمعاتها. ولذلك صدر الكثير من الأدبيات النظرية

(١) Martha C.E. Van Der Bly, 2007, The Rise of One Heterogeneous World Culture: A Micro-Perspective of a Global Village, *International Journal of Comparative Sociology*, Vol. 48, No. 2-3, 234-256.

حول نشأة المجتمع المدني وتطوره، والدراسات التطبيقية لصيغه المتعددة في المجتمعات المختلفة. ويصعب حصر هذه الدراسات؛ إلا أننا سوف نعرض لبعدين يمان الدراسة، وهما: التأصيل النظري لأدوار مؤسسات المجتمع المدني، والتطبيقات المحلية والدولية لهذه الأدوار.

١- دراسات قدمت تأصيلًا نظريًا لأدوار مؤسسات المجتمع المدني:

قدمت دراسة ليستر سولمون وسولوسكي وهلموت أنهير «الأصول الاجتماعية للمجتمع المدني: رؤية عامة» قراءة نظرية في التفسيرات المختلفة لنشأة المجتمع المدني وتطور أدواره المجتمعية. واعتبر الباحثون أن أبرزها: نظرية التنافر، والاعتماد المتبادل، والأصول الاجتماعية. فالشائع أن قطاع المجتمع المدني قد ظهر في إطار عدم قدرة الدولة على الوفاء بكافة الاحتياجات المجتمعية في مجالات التنمية والرفاهة؛ وبالتالي تطور هذا القطاع للوفاء بجانب من هذه الالتزامات، بصورة مساعدة، كما ترى نظرية الاعتماد المتبادل، أو بصيغة بديلة لدور الدولة، كما تفترض نظرية التنافر. بما يمكن اعتباره تحليلًا وظيفيًا لدور المجتمع المدني في مجتمعه. وتطرح نظرية الأصول الاجتماعية تفسيرًا بنيويًا/عضويًا حول العلاقة الوطيدة لنشأة المجتمع المدني بإطاره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأوسع.

وقد اختبر الباحثون النظريات الثلاث من خلال مقارنة بيانات ٢٢ دولة، في إطار مشروع جامعة جونز هوبكنز للدراسة المقارنة للقطاع غير الهادف للربح؛ للوقوف على النظرية ذات المقدرة التفسيرية الأعلى. وخلصوا إلى أن كلاً منها قادرة على تحليل تعقيدات الخبرات المختلفة للمجتمع المدني استنادًا إلى بعد واحد فقط. إلا أن البيانات أثبتت إمكانية الانتقال من مجرد توصيف البعد الوظيفي إلى تفسير أسباب هذا التطور، واتجاهاته المختلفة في إطار نظرية الأصول الاجتماعية^(١). ويمكن قراءة هذه النظرية باعتبارها الأكثر قدرة على رصد تطور مؤسسات المجتمع المدني في إطار

(١) Lester M.Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheie. 2000, *Social Origins of Civil Society: An Overview*, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.38, Baltimore: The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies.

سياقاتها المجتمعية، بما يسمح بتحليل أصولها، واستكشاف مرجعياتها، وتحديد قيمها. ولذلك سوف توظف، كما سيأتي في الفصل الثاني، لاستنباط أثر الأصول الاجتماعية والحضارية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية في تكوينها وسماتها وفعاليتها وأدوارها المتوقعة.

وبالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها جزءاً من مشروع جامعة جونز هوبكنز للدراسة المقارنة للقطاع غير الهادف للربح الذي بدأه مركز جامعة جونز هوبكنز لدراسات المجتمع المدني منذ تسعينيات القرن الماضي. ويهدف المشروع لدراسة المجتمع المدني بصورة تطبيقية، ومحاولة تعريفه، وتصنيفه، ورصد توجهاته بصورة مقارنة بين عديد من دول العالم. كما تشمل مشروعات المركز توثيق بيانات مؤسسات المجتمع المدني في أرجاء العالم، وتطوير مقاييس لكفاءة أدائها، وتحسين إدارتها^(١).

٢- دراسات عاجلت الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية:

تركز الدراسات التطبيقية على بحث نماذج من الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، وتحليل التحديات التي تواجهها، كما تحاول الوقوف على أسباب نجاحها أو فشلها.

أ- دراسات حول الأدوار المحلية لمؤسسات المجتمع المدني:

تنوعت الدراسات حول الأدوار المحلية للقطاع المدني، خاصة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية. فبحث جون هولست في كتابه «الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني وتعليم البالغين الراديكاليين» دور مؤسسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في تعليم الشباب الأمريكيين واستيعاب وتقويم توجهاتهم الثورية^(٢). كما حللت مارجريت ساتن وروبرت أرنوف، في كتاب «مجتمع مدني

(١) <http://www.ccss.jhu.edu/>

(٢) John Holst, 2002, *Social Movement, Civil Society, and Radical Adult Education*, Westport, Conn.: London: Bergin & Garvey.

أم دولة الظل؟ علاقات الدولة والمنظمات غير الحكومية في التعليم»^(١)، وعرضت لعدد من دراسات الحالة تبيّن العلاقة المتشابكة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات المحلية في مجال التعليم، وخاصة قضايا الأمية ولغة التدريس. وشملت الدول محل الدراسة: بيرو وغينيا الجديدة ومالي والصين والهند وكينيا وفلسطين.

ب- دراسات تناولت الأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني:

درست عديد من البحوث الأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، وركزت على الأدوار الخيرية والتنموية والجهود الإغاثية لهذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال: رصد إدوارد بيرمان في كتابه «أيديولوجية القطاع الخيري: أثر مؤسسات كارنيجي وفورد وروكفلر في السياسة الخارجية الأمريكية» دور المؤسسات الخيرية الأمريكية في تشكيل الحركة العلمية في العالم النامي، وتحديداً في أفريقيا^(٢). كما تعرض جان آرت شولتي وألبريتش شانيل، بالتعاون مع مؤلفين آخرين، في كتاب «المجتمع المدني والتمويل العالمي» لانخراط مؤسسات المجتمع المدني في قضايا التمويل الدولي، حيث تتبع القضايا المفتاحية في هذا الانخراط المدني، مثل عدالة التوزيع. وبحث في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني المتعلقة بقضايا التمويل الدولي وآفاق تطويرها والتحديات التي تواجهها^(٣).

وجمع كتاب سارة هندرسون «بناء الديمقراطية في روسيا المعاصرة: دعم غربي للمنظمات الشعبية» بين المجالين المحلي والدولي. فتساءلت حول قدرة مؤسسات المجتمع المدني الغربية، في إطار أدوارها الدولية، على دعم المؤسسات المدنية الروسية، وخاصة المعنية بقضايا المرأة، مما يمكن الأخيرة من لعب دور مؤثر في

(١) Margaret Sutton and Robert Arnove (eds.), 2004, *Civil Society or Shadow State? State/NGO Relations in Education*, Education Policy in Practice: Critical Culture Studies, U.S.A, Information Age Publishing Inc.

(٢) Edward Berman, 1983, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy*, Albany: State University of New York Press.

(٣) Jan Art Scholte with Albrecht Schnabel (eds.), 2002, *Civil Society and Global Finance*, London; New York: Routledge, Warwick Studies in Globalization.

عملية التحول الديمقراطي في روسيا المعاصرة. وتقصت هندرسون التحول في ثقافة المجتمع المدني الروسي المدعوم من المؤسسات الغربية، باتجاه ممارسة أدوار سياسية وتنموية. وتشير سارة إلى معضلة هذه المؤسسات المحلية حيث أخفقت، برغم المعونات الغربية الهائلة، في الحفاظ على اتصالها مع قواعدها الجماهيرية. بمعنى أنها حصلت على القدرة المادية، بينما فقدت الزخم المعنوي^(١).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد رصد مشروع جامعة جونز هوبكنز للدراسة المقارنة للقطاع غير الهادف للربح، السابق الإشارة إليه، الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني في عديد من دول العالم، في إطار دراسات منشورة عن كل دولة على حدة^(٢).

ويلاحظ أن جلّ هذه الأدبيات لم يطرح تأصيلًا اجتماعيًا متكاملًا لهذه الأدوار في إطار رسالة مؤسسات المجتمع المدني محل الدراسة؛ بل غلب عليها الطابع الوصفي أو التحليلي في إطار أنشطة الدور. وباستثناء بعض الدراسات حول أيديولوجية مؤسسات المجتمع المدني الغربية ورسالتها، مثل كتاب إدوارد بيرمان، فإنّ منظومة القيم المرجعية المتكاملة لهذه المؤسسات لم تؤخذ في الاعتبار. كما أنه لم ترصد دراسات مقارنة بين الأدوار المحلية ونظيرتها الدولية.

المجموعة الثالثة: أدبيات مرتبطة بدراسة قيم مؤسسات المجتمع المدني

برزت في العقد الأخير عديد من الأدبيات حول دور مؤسسات المجتمع المدني العالمي في تشكيل منظومة القيم العالمية، ومحتواها. وفي المقابل، لم تحظ قيم مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المجال المحلي أو الدولي، غير العالمي، بالقدر الكافي من الاهتمام في هذا الجانب.

فعلى سبيل المثال: أثار ديفيد شاندر في كتابه «اشتقاق قواعد السلوك من الفضاء

(١) Sarah Henderson, 2003, *Building Democracy in Contemporary Russia: Western Support for Grassroots Organizations*, New York: Cornell University Press.

(٢) <http://www.ccss.jhu.edu/>

العالمي: حدود الاقترابات الاتصالية في التنظير للمجتمع المدني» إشكالية دور مؤسسات المجتمع المدني العالمي في تشكيل منظومة القيم العالمية. فالعولمة لم تقلل فقط من قوة الدول في الفضاء العالمي، لكنها أضعفت أيضًا بعضًا من القواعد الثقافية والنفسية لسيادة هذه الدول لصالح أفراد وجهات توصل لقيم عابرة للحدود. وضرب شاندرل مثالاً بدعاة حقوق الإنسان وحماية البيئة الذين يتخطون المصالح المرتبطة بالحدود وسيادة الدول. واعتبر أن هذا الفضاء تحتله حاليًا المنظمات غير الحكومية التي تتفاعل مستقلة عن الدول. ورصد أن سلوكيات هذه المنظمات وانخراطها اليومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم، يُعد أكثر تسييسًا من الكثير من الممارسات السياسية الدولية^(١). إلا أن شاندرل لم يرسم ملامح المنظومة القيمية المحتملة، بقدر ما اهتم بدراسة محدداتها الخارجية والقوى المشكلة لها، ووسائلها الاتصالية.

وتأتي دراسة ماريا أومليتشيفا «قيم وأخلاقيات فاعلي المجتمع المدني العالمي: رؤى من مسح وتحليل مضمون» لتبحث المحتوى القيمي والأخلاقي لمعايير سلوك فاعلي المجتمع المدني العالمي. فقامت بمسح شامل على شبكة الإنترنت لمنظمات المجتمع المدني العالمي النشطة في عدة قارات، وصممت استبيانًا لبحث آراء موظفي هذه المنظمات حول سمات منظماتهم ومعايير السلوك فيها. كما أجرت تحليلًا لمضمون مطبوعات هذه المنظمات، بهدف استكشاف آراء ناشطيها حول القضايا العالمية والمشاركة في الفعاليات. وحاولت الدراسة الإجابة على تساؤل أساسي، هو: هل تتشارك منظمات المجتمع المدني العالمي في معايير السلوك وأخلاقياته ومبادئه؟

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تشابه بين الأساليب التي تعرف بها منظمات المجتمع المدني العالمي أهدافها وقيمتها، ومعاييرها الأخلاقية، ومسؤوليتها، برغم اختلاف صيغها وأصولها. بما يعد خطوة هامة باتجاه خلق وعي عام حول المجتمع

(١) David Chandler, 2007, Deriving Norms from Global Space: The Limits of Communicative Approaches to Global Civil Society Theorizing, Forum: Theorizing Global Civil Society, *Globalizations*, June 2007, Vol.4, No.2, pp. 283-298.

المدني العالمي، ويؤهل منظماته الفاعلة للوصول إلى حد أدنى من الاتفاق حول قيم ملزمة ومعايير واضحة للممارسات الجيدة. إلا أن الملاحظة الأقل مدعاة للتفاؤل، وفقاً للباحثة، كانت اتفاق العينة المدروسة على الرؤية الليبرالية للمحتوى القيمي لقواعد سلوك منظمات المجتمع المدني العالمي. فقيم حقوق الإنسان والتضامن والتنوع والاتفاق والشفافية والمساءلة ارتبطت بصورة تقليدية بالديمقراطية الليبرالية. كما اعتبر سلوك منظمات المجتمع المدني العالمي سلوكاً محملاً بالبرنامج الليبرالي. وأقرت الباحثة بتجاهل هذه القراءة للصيغ المدنية الأخرى ونفاعاتها في النظام التجمعي العالمي. بما يشتمل الانتباه عن الأهمية المتزايدة لاختبار مدى جاذبية الجماعات المتعددة المضادة لليبرالية التي تنشط في المجال العالمي وقوة تأثيرها^(١).

وفعلياً، يثير تجاهل المؤسسات المدنية الفاعلة على المستوى المحلي والدولي، غير العالمي، لصالح نظيرتها العالمية إشكالية حول إغفال بحث المنظومات القيمة المرجعية لمؤسسات المجتمع المدني العالمي قبل تقصي مساهمتها في بناء ثقافة عالمية. وبناءً على ذلك؛ فالأولى هو دراسة المنظومات القيمة المرجعية للمؤسسات المدنية في بيئاتها المحلية قبل الخروج باتجاه المجتمع العالمي.

ويتضح مما سبق، أن دراسات القيم قد اهتمت بالبعد التطبيقي في قياس القيم على حساب دراسة مصادر تشكيلها ومرجعياتها. كما انطلقت أدبيات دراسات المجتمع المدني من قناعة مفادها: تبني هذه المؤسسات للقيم ذاتها في أدوارها محلياً ودولياً، ثم رصدت التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تغيير المنظومات القيمة المحلية أو العالمية. وفي هذا الصدد، تسعى الدراسة إلى تقصي القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، واستكشاف وحدة القيم المرجعية في كلٍ منها، باعتبارها ركيزة أساسية في منظومة عمل هذه المؤسسات. ويتم ذلك من خلال البحث في مدى التباين -إن وجد- بين القيم

(١) Mariya Y. Omelicheva, 2006, Values and Ethics of Global Civil Society Actors: Insights from a Survey and Content Analyses, *Journal of Civil Society*, Vol. 2, No. 3, 233-247, December 2006.

المرجعية للأدوار المحلية لعدد من مؤسسات المجتمع المدني الغربية وبين القيم المرجعية للأدوار الدولية للمؤسسات ذاتها.

تعريف المفاهيم

ترتكز الدراسة على ثلاثة مفاهيم أساسية، وهي: مؤسسات المجتمع المدني، والقيم المرجعية، والدور. وفيما يلي مناقشة نظرية لتعريف هذه المفاهيم والمقصود بها:

١- مؤسسات المجتمع المدني:

واجه تعريف المجتمع المدني صعوبات؛ نظرًا لتباين سماته، وتنوع مؤسساته، وسيولة أهدافه وغاياته. وانقسمت تعريفاته في الفكر الغربي إلى اتجاهين؛ ينظر أولهما إلى المجتمع المدني كقطاع ذي بنية مؤسسية ووظائف عملية محددة سلفًا، وفقًا للنموذج الغربي في الأغلب الأعم. بينما يعتبره ثانيهما مجالًا عامًا وسيطًا بين السلطة السياسية وهياكل الإنتاج الاقتصادية^(١). وفعليًا، يغفل الاتجاه الأول الأصول الحضارية للمجتمع المدني، كنموذج للمؤسسات المجتمعية، مستبعدًا نسبية تجربتها الزمنية والمكانية والاجتماعية. وكان الانتقاد الأبرز لهذا الاتجاه هو مركزية النموذج الغربي المعاصر عند معايرة بنى مؤسسات المجتمع المدني ووظائفه. ولذلك يتجاهل جملة من المؤسسات والكيانات التي لا تستوفي المعايير الغربية، وإن اضطلعت بالوظائف ذاتها وفقًا لتقاليد مجتمعاتها. كما يهمل التنوع التاريخي للبنى المؤسسية حتى في إطار النموذج الغربي^(٢).

وفي المقابل، طور مفكرو الاتجاه الثاني، وأبرزهم يورغن هابرماس، مفهوم «المجال العام» بوصفه المساحة الوسيطة التي ابتكرها الناس لبلورة أفكارهم

(١) انظر: إبراهيم البيومي غانم، «مؤسسات المجتمع المدني في تركيا: نموذج للصراع والتعاون بين خبرتين حضاريتين»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٤٥، العدد الثاني، مايو ٢٠٠٨، ص ٢-٣.

(٢) Susannah Morris, 2000, *Defining The Non-Profit Sector: Some Lessons From History*, Civil Society Working Paper, No.3, London: Centre for Civil Society, London School of Economics, February 2000, pp.6-14.

وتداولها، بمنأى عن صلاتهم العضوية الخاصة، أو ارتباطهم بمؤسسات الدولة أو كيانات السوق. فالمجتمع المدني يستند إلى عمق فكري وروابط اجتماعية، بما يتخذ صيغاً مؤسسية متباينة تتسق مع سياقاتها وتستجيب لاحتياجات مجتمعاتها^(١). ويعني ذلك، وفقاً للدكتور إبراهيم غانم، أن المجال العام له نيتان؛ الأولى: معنوية تشمل على مجموعة من القيم. والثانية: مادية تتكون من مجموعة من المؤسسات والأطر المكانية التي تمارس فيها هذه القيم^(٢). وبالتالي، فالصيغ المؤسسية ما هي إلا تجليات متباينة، قد تنطلق من منظومة قيمية واحدة لتتخذ أشكالاً عدة مع الحفاظ على مرجعيتها ومقاصدها. وتؤكد التجربة الأمريكية أن الروابط الفكرية والاجتماعية قد تسبق التنظيم القانوني، طالما استقرت منظومتها القيمية^(٣).

وبصورة عامة، اعتبر المجتمع المدني في التطور التاريخي الغربي هو المجال المنظم اجتماعياً، والمدار مالياً وبشرياً بالجهود الذاتية، بمعزل عن مؤسسات الدولة وهياكل السوق، بحيث تكتفي الأولى بتوفير الإطار القانوني والتنظيمي لحركته^(٤).

وقد اقترن التوسع المتزايد في مؤسسات المجتمع المدني بصعوبة متنامية في تقديم تعريف مانع جامع لهذه المؤسسات. فبخلاف التمايز في رسالاتها، تعددت الوظائف، وتباينت الأنشطة والبنى التنظيمية والأطر القانونية والسياقات المجتمعية. ورصد سولمون وأنهير أبرز تعريفات مؤسسات المجتمع المدني. فهناك التعريف القانوني المستند إلى المشروعية القانونية، والتعريف الاقتصادي المعني بتحديد مصادر دخل هذه المؤسسات، والتعريف الوظيفي ارتكازاً على طبيعة أنشطتها. كما

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: جون إهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، علي حاكم صالح وحسن ناظم (مترجمان)، فالح عبد الجبار (مراجع)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨) ص ٤١١-٤١٧.

(٢) انظر: إبراهيم البيومي غانم، «أصول المجال العام وتحولاته في الاجتماع السياسي الإسلامي»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٤٦، العدد الأول، يناير ٢٠٠٩، ص ٤٣.

(٣) Christopher A. Bryant, 1993, Social Self-Organization, Civility, and Sociology: A Comment on Kumar s Civil Society, *The British Journal of Sociology*, Vol.44, No.3, September 1993, pp.397-401.

(٤) جون إهرنبرغ، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٢-٤١٣.

يوجد التعريف البنوي/ الإجرائي الجامع للأبعاد المؤسسية القانونية، ودرجة الاستقلال عن الحكومة، والالتزام بعدم الربحية، ومدى الحكم الذاتي والتطوعية. ورجح سولمون وآنهير التعريف البنوي/ الإجرائي بناءً على عدة اختبارات منهجية ونظرية^(١)، بينما انتقدته سوزانا موريس لضعف قدرته الاستيعابية لأدوار وبنى تنظيمية تاريخية سابقة لمؤسسات مجتمع مدني غربية^(٢). كما يمكن التشكيك في قدرته على استيعاب بنى المجتمع المدني وكياناته التقليدية في المجتمعات غير الغربية، نظراً لصعوبة تطبيق معايير المؤسسة والقانونية عليها.

وترتكز التعريفات المتعددة لمؤسسات المجتمع المدني على ثلاثة أركان أساسية؛ هي: الفعل الإرادي الحر، حيث عضوية الفرد ليست تلقائية بل إراديه؛ والتنظيم، فالمؤسسات تعمل بطريقة منهجية وتخضع لمعايير منطقية؛ والبعد الأخلاقي والسلوكي الذي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع، مع التقييد بقيم الاحترام والتسامح وإدارة العلاقات بسلمية^(٣). بما يجعل مؤسسات المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، أو منافع جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف. وتضم المنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات العمالية والمعاهد والجامعات المهنية والتجمعات الاجتماعية والدينية والصحافة والنوادي الاجتماعية وغيرها^(٤).

(١) Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier, 1992, *In Search of the Nonprofit Sector I: The Question of Definition*, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.2. Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies, pp.8-16

(٢) Susannah Morris, *op.cit.*

(٣) أماني قنديل، «دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات»، (في) مجموعة مؤلفين، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين: نحو مدونة سلوك (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣) ص ٥٤.

(٤) مجموعة مؤلفين، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين: نحو مدونة سلوك، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

وانطلاقاً من رؤيته لدور مؤسسات المجتمع المدني في إطار مفهوم المجال العام، يضيف تعريف هابر ماس أبعاداً بنوية ووظيفية أكثر تعقيداً على هذه المؤسسات. فيرى ماس أنّ مؤسسات المجتمع المدني هي الحلقات غير الحكومية وغير الاقتصادية والروابط الطوعية التي تنبثق عفويًا فتجاوب مع طريقة الجهر بالمشكلات الاجتماعية في ميادين الحياة الخاصة، وتتلقى ردود الأفعال لتنقلها بصورة علنية إلى الميدان العام^(١). وتعتبر الباحثة أنّ هذا التعريف هو الأقرب لأهداف الدراسة، حيث يستند إلى الأبعاد الفكرية والاجتماعية والقيمية في رؤية نشأة مؤسسات المجتمع المدني ومآل أدوارها، ويؤكد على وسطية دورها بين المجالين العام والخاص، بغض النظر عن اختلافاتها التنظيمية. بما يبلور العلاقة الوثيقة بين السياق الاجتماعي ومنظومته القيمية من ناحية، وبين رسالة هذه المؤسسات وأدوارها المتعددة من ناحية أخرى.

٢- القيم المرجعية:

تباين درجات الاهتمام أو الاستبعاد لمفهوم القيم في البحث الأكاديمي الغربي، وتزداد الأمور صعوبةً وتعقيداً مع اقتران صفة «المرجعية» بالقيم لما تحمله من تحديد وظيفي. ويلاحظ أنّ دراسة القيم وتعريفها في الفكر الغربي تتم في إطار رؤية فلسفية متكاملة. تركز هذه الرؤية على مادية الوجود، ومركزية دور الإنسان في الوصول إلى القيم بالوسائل العلمية التجريبية، في ظل استبعاد للأبعاد الإلهية والغيبية. وبناءً على ذلك؛ فإنّ أسلوب اشتقاق القيم، وتمييز ما هو ثابت فيها عما هو متغير، ومناهج دراستها وتفعيلها تعتمد على الخبرة الإنسانية وقدراتها على الملاحظة والاستنتاج والاستنباط، وهي قدرات محدودة بطبيعتها^(٢). وبالتالي، فإنّ التجارب البشرية هي

(١) جون إهرنبرغ، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الابتعاد المتزايد عن القيم المستلهمة من المؤسسات التقليدية، مقابل الاهتمام المتنامي بالقيم المستندة إلى التفضيلات والاختيارات الشخصية، وتأثير الفردية في النظام القيمي الأوروبي، انظر:

Peter Ester, Peter Mohler and Henk Vinken, 2006, Values and the Social Sciences: A Global World of Global Values, (In) Peter Ester, Michael Braun and Peter Mohler (eds.), *op.cit.*, p.7; Loek Halman ... [et al.], *op.cit.*

المكون الرئيس للقيم الإنسانية والنظريات والمناهج^(١). فكان من المنطقي افتراض تباين القيم وتعدد المنظومات القيمية استنادًا إلى اختلاف الخبرات^(٢). إلا أن الرؤية الغربية، قياسًا على خبرتها التاريخية، ركزت على تطور التجربة الإنسانية في خط مستقيم تجاه ما اعتبرته ركائز التنمية البشرية؛ كالعلمانية والديمقراطية والفردية^(٣). وساعدت ثورة الاتصالات والعولمة، في ظل التفوق الاقتصادي والعسكري والاتصالي الغربي، على شيوع هذه الركائز من حيث هي معايير مرجعية للحكم على التحول القيمي في الدول المختلفة^(٤). وبالتالي، فإن ما يطلق عليه القيم العالمية خرجت من رحم التجربة الغربية، بدلًا من اشتقاقها من التجربة الإنسانية المشتركة، وغابت عنها القيم التأسيسية المستمدة من العقائد الإلهية أو المعتقدات الروحية. ونحيت التجارب غير الغربية لتشكيل الجانب المتغير في القيم حاملًا من التقليدية المذمومة -وفقًا للرؤية الغربية- ما يزيد على الإيجابية^(٥).

تعريفات القيم

قدم دارسو القيم في الفكر الغربي تعريفات متعددة للمفهوم. ويرجع التعريف الأبرز إلى عالم الاجتماع الأمريكي كلايد كلوكهون، حيث يعرف القيم بأنها: تصور ضمنى أو ظاهري يميز فردًا أو جماعة، ويحدد تفضيلاته، ويؤثر في اختيارات أفعاله ووسائله^(٦). ويتميز هذا التعريف بتعامله مع الفعل وعوائده، كما يغطي الفرد

(١) لمزيد من التفاصيل حول الرؤية الغربية، انظر: عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة (القاهرة: دار الشروق، المجلد الأول، ط١، ٢٠٠٢) ص ٦٦ - ٦٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه النظرية، انظر:

Ronald Inglehart and Christian Welzel, 2005, *op.cit.*, pp.15-47.

(٤) لمزيد من الأمثلة لهذا الاتجاه، انظر:

Paul Abraham and Ronald Inglehart, *op.cit.*, pp.1-9; Loek Halman ... [et al.], *op.cit.*

(٥) عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة (القاهرة: دار الشروق، المجلد الأول، ط١، ٢٠٠٢) ص ٨٦، ص ٩٦-٩٧.

(٦) Clyde Kluckhohn, 1951, Values and Value Orientations in the Theory of Action, (In) T Parsons, EA Shils, (ed.), 1951, *Toward a General Theory of Action*, New York: Harper, pp.388-433, p. 395, quoted in Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.359.

والجماعة؛ فالقيم تزود الفرد والجماعة والمجتمع بالتوجهات المتشابهة والثابتة في المواقف المختلفة، بما يسمح بقدرٍ عالٍ من التماسك الاجتماعي^(١).

وفي مقابل هذا التركيز على الفعل، قدم روكيتش تعريفًا للقيم باعتبارها: معتقدات مستدامة تحدد القبول الفردي أو الاجتماعي لفعل ما أو عدم قبوله^(٢). ويأتي التركيز هنا على إعطاء معنى للفعل. كما يعرف ستيفن هيتلن وجان آلين بيليافين القيم بأنها تشير إلى «الاهتمامات والمتعة والتفضيلات والواجبات والالتزامات الأخلاقية والرغبات والأهداف والاحتياجات والكره والانجذاب والكثير غيرها من الاختيارات»^(٣). واستنادًا إلى التعريفات المتداولة؛ لخص شوارتر وبيلسكي ست خصائص لتعريف القيم فهي مفاهيم أو معتقدات، تتعلق بالأحوال المرغوبة والسلوكيات، وتتسامى على المواقف الظرفية، وتشكل معايير لتوجيه اختيارات السلوك وتقويم الأحداث، ويتم ترتيبها طبقًا للأهمية النسبية، وتتسق الأفعال مع أولويات القيم^(٤).

وترد على هذه التعريفات ملاحظتان أساسيتان:

- الملاحظة الأولى: تنشغل تعريفات القيم بالغاية والهدف ومؤشرات القياس، في مقابل إهمال تقصي مرجعيات التأسيس ومصادر التأصيل ومحددات التكوين. وكأنَّ اكتساب القيم حالة فطرية، تنسحب على كافة البشر دونما تمايز يذكر، في مقابل قبول التباين في عملية التشغيل والتفعيل. ويرتبط بذلك، قلة الدراسات في مجال إضفاء القيم ونقلها^(٥).

- الملاحظة الثانية: تعرف القيم باعتبارها موضوعًا للدراسة، وليست نموذجًا

(١) Peter Ester, Peter Mohler and Henk Vinken, *op.cit.*, p.7.

(٢) M. Rokeach, 1973, *The Nature of Human Values*, New York: Free Press, p.5, quoted in Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.362.

(٣) Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.359.

(٤) Shalom H. Schwartz, 2009, *Basic Human Values, The Cross-National Comparison Seminar on the Quality and Comparability of Measures for Constructs in Comparative Research: Methods and Applications*, Bolzano (Bozen), Italy, June 10-13, 2009, p.2.

(٥) Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.362.

إرشادياً أو مدخلاً منهاجياً له. وبالتالي، فهي تدرس في إطار علاقتها ببعض الظواهر دون غيرها، ومن خلال عدة مؤشرات عما سواها، ولا تبحث في كونها روحاً تسري في كافة الظواهر لتحدد مرجعية الفكر وإطار الفعل.

وقد أبرزت التعريفات السابقة إشكالية نسبية القيم في الرؤية الفلسفية الغربية، حيث افتقرت إلى مرجعية واضحة، بخلاف التجارب الإنسانية، لاستقاء منظومتها القيمة. وبالتالي، خلطت نظرياً بين القيم المجردة المستندة إلى مرجعية مطلقة من حيث هي معيار يقاس عليه الفعل، وبين الاختيار السلوكي البشري محل القياس. فإنَّ الانطلاق من الخبرات الإنسانية لتحديد المنظومة القيمية يشوبه أمران أساسيان؛ الأول: هو صعوبة تحديد مرجعية القيم؛ فالقيم تشتق من الخبرة البشرية التي تقاس بدورها على القيم. وبعبارة أخرى، لا تمتلك المنظومة القيمية الغربية نقطة انطلاق ثابتة يمكن الرجوع لها أو الاحتكام إليها. والثاني: هو إمكانية توافق المجتمع على قبول قيم فاسدة الجوهر قياساً على تسامحه مع سلوكيات ذات صلة بها. فمثلاً، قبلت المجتمعات الغربية، تدريجياً، وجود الشواذ وعلنية ممارساتهم، وصنف ذلك في إطار قيمة الحرية. بينما يفترض أن تشتق الأخيرة من مرجعية ثابتة مطلقة، بحيث ترفض كل ما خالفها من سلوكيات، وليس أن تقرَّ ما هو قائم.

كما أدى هذا الخلل النظري إلى إشكالية منهجية. فالتجارب الإنسانية، من حيث هي مصدر مفترض لاشتقاق القيم، حصرت في الخبرة الغربية، حيث توافق الفكر الغربي على مرجعية تجربته في تشكيل القيم العالمية مقارنة بالتجارب الإنسانية الأخرى. بما أخل منهجياً، فضلاً عن نظرياً، بمرجعية المنظومة القيمية العالمية المقترحة، وفرص تعميمها.

وبناءً على المناقشة السابقة؛ تنطلق الدراسة من تعريف القيم المرجعية بأنها: مجموعة من الموجهات المعيارية الكبرى التي تعبر عن إطار فلسفي لتفسير الوجود الإنساني، وتعكس أبعاده ومكوناته المختلفة والمتشابهة، ويكون لها سلطة عليا في التوجيه الأخلاقي، والمفاضلة بين اختيارات السلوك، وتقييم الأحداث^(١). ويلاحظ

(١) انظر: إبراهيم البيومي غانم، «أصول المجال العام وتحولاته في الاجتماع السياسي الإسلامي»، مرجع

سبق ذكره، ص ٤٢-٤٣.

أن هذه الموجهات المعيارية الكبرى تستمد في الرؤية الغربية من التجربة البشرية، من حيث هي معتقدات عن الأحوال المرغوبة^(١).

وفعليًا، فإن القيم متصاعدة الأهمية والتراتبية على صعيد التصور الفلسفي والتوظيف العملي. كما أنها متعددة الجزئيات، فأى قيمة تعبر عن تصور يبرز بنية متكاملة من الفرعيات القيمية والوظيفية^(٢). ويتميز هذا التعريف بأنه يربط القيم بمرجعيتها التأسيسية ومحدداتها الحضارية، ويعبر عن البعد التشغيلي في دافعيتها للحركة، ويبرز دورها في تحديد المقاصد وتعريف المصلحة والأهداف. كما يمكن تطويره إلى مؤشرات لقياس القيم المرجعية من خلال دراسة السلوكيات والممارسات.

٣- مفهوم الدور:

يشير مفهوم الدور إلى عدة دوائر متداخلة، ترسم ملامح علاقة صاحب الدور بمحيطه وبذاته. فهناك دائرة مجموعة القواعد المجتمعية المنظمة للفعل وأداء الدور، وتشابك معها دائرة التوقعات المرغوبة من شاغل الدور في إطار قواعد المجتمع وتوقعات شركاء الدور وشخصية القائم بالدور، وأخيرًا يبرز سلوك صاحب الدور وأفعاله^(٣). ولا شك أن العلاقة بين هذه الدوائر تتم في إطار تفاعلي مستمر. فتصور الفرد عن كيفية مشاركته في المجتمع يفهم استنادًا إلى هويته الاجتماعية، كما تتسق طرق تعديل سلوكه مع تلك الهوية^(٤). وتمكن هذه المشاركة الفرد من تعديل القواعد

(١) لمزيد من التفاصيل حول الرؤية الغربية، انظر: عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦-٦٧.

(٢) حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، نص محاضرات أُلقيت على طلبة قسم البكالوريوس والماجستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦-١٩٧٧)، ص ٦-٨؛

SH. Schwartz, W. Bilsky, 1987, Toward a Psychological Structure of Human Values, *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol.53, pp.550-562, p.551, quoted in Steven Hitlin and Jane Allyn Piliavin, *op.cit.*, p.362.

(٣) السيد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، رقم ٢٩، ١٩٩٦) ص ١٧.

(٤) Michael N. Barnett, 1993, Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab State System, *International Studies Quarterly*, No.37, p.274.

المجتمعية المنظمة لدوره أو تغيير ما هو مرغوب منه . ويختلف الدور عن الوظيفة التي تشير إلى مهمة محددة يضطلع بها عضو ما في المجتمع ، كجزء من الأنشطة اللازمة للحفاظ على البناء الاجتماعي برمته^(١) . فالوظيفة تعد جانباً من سلوكيات فاعليها في إطار ممارستهم لأدوارهم المجتمعية ، وتسبقها بالضرورة رؤية هؤلاء الفاعلين وتصوراتهم عن أدوارهم وتفاعلهم مع بيئاتهم .

وبناءً على ذلك ؛ فإنَّ مفهوم الدور يتعامل مع ثلاثة مستويات تحليلية : قواعد المجتمع (بيئة الدور) ، والتوقعات المرغوبة من الفرد (إطار الدور) ، والسلوك الفعلي (ممارسة الدور ووظائفه) . وتستند بيئة الدور إلى مجموعة من التصورات الفلسفية ، أي مجموعة الأفكار التي يصوغها المجتمع حول أشكال الحياة وأنظمة القيم وأشكال الانتظام الاجتماعي . بمعنى رؤية العالم التي تتحول إلى اقتناعات ، ومن ثمَّ تبلور إطار الدور وتوقعات المجتمع من صاحبه ، بما يظهر في سلوكياته^(٢) . يضاف إلى ذلك القائمون بالدور ، وهم في هذه الدراسة مؤسسات المجتمع المدني الغربية ، حيث يبلورون آليات الفعل وتوجهات النشاط في إطار بيئة الدور وتوقعاته ، مما يترجم إجمالاً في ممارسة الدور .

وفي هذا الصدد ، تبحث الدراسة القيم المرجعية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية وأصولها الاجتماعية ، وترصد القواعد العامة المنظمة لأدوارها ، وتوقعات هذه الأدوار ، وأنشطتها العملية في مجتمعاتها المحلية . إلا أنها تحيد القواعد المنظمة للأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية في المجتمعات غير الغربية ؛ نظراً لصعوبة تقصي هذه القواعد في العديد من المجتمعات المضيفة لأنشطة المؤسسات الغربية محل الدراسة . وتفترض الدراسة أنَّ مؤسسات المجتمع المدني الغربية

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الوظيفة ، انظر :

A. R. Radcliffe-Brown, 1935, On The Concept of Function in Social Science, *American Anthropologist*, Vol.37, No.3, pp.394-402.

(٢) فهمية شرف الدين ، «دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية : تقييم ورؤية مستقبلية» ، (في) مجموعة مؤلفين ، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين : نحو مدونة سلوك ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٣-١٩٤ .

المدرسة تحترم القواعد المنظمة لأدوارها الدولية في المجتمعات المختلفة محل أنشطتها، معتبرة أن مجرد السماح لهذه المؤسسات بالاستمرار في ممارسة أنشطتها في الدول والمجتمعات المختلفة يعني استيفاءها للحد الأدنى المقبول من الالتزام بقواعد المجتمع واحترام توقعاته. ولذلك؛ فإن دراسة القيم المرجعية للأدوار الدولية سوف تركز على تقصي توقعات مؤسسات المجتمع المدني الغربية عن هذه الأدوار، في ضوء تحليل منشوراتها الدورية وأنشطتها العملية في المجتمعات المضيفة.

التعريف بمصادر الدراسة

استخدمت مصادر متنوعة للحصول على المعلومات والبيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتنقسم هذه المصادر إلى:

أولاً: بيانات ومعلومات حول مؤسسات المجتمع المدني الغربية، عينة الدراسة، من حيث نشأتها وهيكلها الإداري والتنظيمي وتطور أهدافها وأدوارها المحلية والدولية وآليات عملها. وتشمل هذه الوثائق بالأساس التقارير السنوية والفصلية التي تنشرها المؤسسات عن مجمل أنشطتها السنوية وحساباتها الختامية، والمحاضر المنشورة للندوات والمؤتمرات التي تشارك فيها هذه المؤسسات سواء منفردة أو بالتعاون مع مؤسسات محلية أو دولية أخرى، متناولة أدوارها المحلية والدولية. فضلاً عن متابعة أحدث إصدارات هذه المؤسسات، وعديد من الأخبار المهمة عن أنشطتها الجارية، والاطلاع على صفحاتها الإلكترونية.

وتتميز التقارير السنوية باحتوائها على قوائم تفصيلية عن أنشطة مؤسسات المجتمع المدني الغربية في داخل مجتمعاتها وخارجها، والآليات المستخدمة في تنفيذها، وكذلك تبريرات مختصرة حول أسباب اضطلاعها بأدوار محددة في مناطق بعينها. وتعطي هذه التقارير إمكانية عالية للمقارنة بين الأدوار المحلية والدولية للمؤسسات المدروسة، وتقصي القيم والدوافع الكامنة وراء اختياراتها العملية والجغرافية، والوقوف على مدى التفاعل والاختلاف بين أهداف وآليات نوعي النشاط، المحلي والدولي.

ثانياً: دراسات وبحوث نظرية تؤصل للأدوار الدولية لمؤسسات المجتمع المدني

الغربية، كما تهتم بتقصي الأبعاد المختلفة للأدوار المحلية لهذه المؤسسات. وتساهم هذه البحوث في ارتكاز الدراسة على إطار نظري حول القيم المرجعية للحركة المحلية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية، من جانب، وأدوارها الدولية من جانب آخر.

وقد وظفت هذه المصادر لبحث القيم المرجعية لعدة مؤسسات مدنية غربية في إطار مقارنة على مستويين؛ يعني أولهما بالمقارنة بين القيم المرجعية للأدوار المحلية وبين نظيرتها المتعلقة بالأدوار الدولية لكل مؤسسة على حدة. ويركز ثانيهما على المقارنة بين القيم المرجعية للمؤسسات محل الدراسة فيما بين بعضها البعض. واستخدمت التحليل الكمي والكيفي لرسم صورة متكاملة حول الإطار الحضاري المشكل لقيم المؤسسات المدنية المدروسة، ومن ثم أدوارها المحلية والدولية.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة فصول. يناقش الفصل الأول رؤية نظرية ومجتمعية للقيم المرجعية، وتحديدًا الإطار الحضاري والزمان والمكان، وما يؤدي من تراتبية للقيم المرجعية للمجتمعات المختلفة، راصدًا دور هذه القيم في فترات الاستقرار أو التغيير الاجتماعي. ويركز الفصل الثاني على الأدوار المحلية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني الغربية من خلال تقصي محدداتها، وأصولها الاجتماعية وإطارها الحضاري الذي صاغ تكوينها، وحدد سماتها، وأثر في تطورها، قبل أن يفصل في أهدافها الرسالية ووظائفها التطبيقية. وتبحث الفصول الثلاثة الأخيرة القيم المرجعية للأدوار المحلية والدولية للمؤسسات الثلاث المختارة، وهي: مؤسسة آر جي السويدية، ومؤسسة روبرت بوش الألمانية، ومؤسسة فورد الأمريكية. وتجمل الخاتمة نتائج الدراسة، وتطرح أجندة بحثية مستقبلية.